أساليب الاستغناء
عن ذكر الفاعل في القرآن الكريم
دراسة نحوية دلالية

دكتور
عصام عبد المنصف أحمد أبو زيد
أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك بقسم اللغة العربية
كلية الآداب – جامعة الطائف

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة أساليب الاستغناء عن ذكر الفاعل في لغة القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، متبعا في ذلك المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل. ويهدف إلى أمرين: الأول: رصد الأساليب التي شاع فيها الاستغناءُ عن ذِكْرِ الفاعل في التعبير القرآني. وقد تمثلت في بناء الفعل للمفعول، والإسناد المجازي الذي شمل إسنادَ الفعل إلى غير ما هو له، وأفعالَ المطاوعةِ، والتمييزَ المُحَوَّلَ عن الفاعلِ. والثاني: الوقوف على الأسرار الدلالية الكامنة وراء الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل في الأساليب السابقة؛ إذ إنَّ لكل أسلوبٍ منها طريقته ودلالته التي تُمَيِّزُهُ عن غيره.

وقد خلص هذا البحث إلى أنَّ الإسنادَ المجازيَّ أسلوبٌ من أساليب الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعلِ في القرآنِ الكريمِ، فضلًا عَنْ أنَّ أفعالَ المطاوعةِ لا علاقة لها بالفعل المبني للمفعول، غير أنهما يشتركان في الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل.

أساليب الاستغناء عن ذكر الفاعل في القرآن الكريم

دراسة نحوية دلالية

المقدمة

تعددت أساليب الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل في القرآن الكريم؛ إذ لم تكن مقصورةً على بناء الفعل للمفعول فحسب، فقد عبَّرت لغة القرآن الكريم عن اطِّراحِ الفاعل من الجملة بأكثر من طريقة؛ وذلك من خلال بناء الفعل للمفعول، والإسناد المجازي، وأفعال المطاوعة، والتمييز المحوَّل عن الفاعل، ومن ثَمَّ يهدف هذا البحث إلى رَصْدِ الأساليب التي شاع فيها الاستغناءُ عن ذِكْرِ الفاعلِ في التعبيرِ القرآنيِّ، والوقوفِ على الأسرارِ الدلاليَّةِ الكامنةِ في هذه الأساليبِ؛ إذْ إنَّ لِكُلِّ أسلوبٍ منها طريقته ودلالته التي تُمَيِّزُهُ عن غيره.

وقد وقع هذا البحث في مبحثين رئيسين: أولهما: بناء الفعل للمفعول، وثانيهما: الإسناد المجازي الذي ورد في القرآن الكريم في ثلاث صور وهي: إسناد الفعل إلى غير ما هو له، وأفعال المطاوعة، والتمييز المحوَّل عن الفاعل.

وقد أثبت هذا البحث أنَّ الإسنادَ المجازيَّ – بصوره الثلاث – أسلوبٌ من أساليب الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل في القرآن الكريم، لا يقلُّ أهميةً عن بناء الفعل للمفعول الذي اشتُهِرَ بذلك، فضلًا عن أنَّ أفعال المطاوعة لا علاقة لها بالفعل المبني للمفعول، غير أنهما يشتركان في الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل، لكن لكلٍّ منهما طريقته ودلالاته التي تُمَيِّزُهُ عن غيره. وفي ما يأتي تفصيل ذلك.

التمهيد

لَعَلَّ مِنْ تَمَامِ الفائدةِ في هذا البحثِ أنْ نقفَ على مفهومِ الاستغناءِ في اللغةِ والاصطلاحِ.

أولًا: مفهوم الاستغناء في اللغة

الاستغناء مصدر للفعل (استغنى)، قال ابن منظور: " والاسم من الاستغناء عن الشيء الْغُنْيَةُ والْغُنْوَةُ والْغِنْيَةُ والْغُنْيَانُ. وتَغَانَوْا أي اسْتَغْنَى بَعْضُهُمْ عنْ بَعْضٍ "[1].

وقال صاحب تاج العروس: " ... واسْتَغْنَى، واغْتَنَى، وتَغَانَى، وتَغَنَّى، كل ذلك بمعنى: صار غَنِيًّا، فهو غَنِيٌّ ومُسْتَغْنٍ "[2]. ومن خلال هذه المعاني المعجمية يدل الاستغناء على الاطِّراحِ وتَعَمُّدِ التَّرْكِ، وهو ما اعتمد عليه العلماء في المفهوم الاصطلاحي له.

ثانيًا: مفهوم الاستغناء في الاصطلاح

تردَّدَ مصطلح الاستغناء كثيرًا في مؤلفات علمائنا الأوائل، وقد استخدموه دون أنْ يضعوا له تعريفًا مُحَدَّدًا، لكنهم انطلقوا من معناه المعجمي إلى توظيفه الاصطلاحي؛ فَدَارَ في سياق الحذف أو عَدَمِ الذِّكْرِ

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢/١٤١٨ه = ١٩٩٧م، (غنا).

[2] الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ود. عبد العزيز علي سفر، ود. خالد عبد الكريم جمعة، سلسلة التراث العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١/ ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م، (غني).

أو السقوطِ أو الاطِّراحِ. وقد ذكره سيبويه في مواضع متعددة[٣]، فقال: " اعلم أَنَّهُم مما يحذفون الكلم وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يستعمل حتى يصير ساقطًا ... وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَعَ، استغنوا عنها بتركَ. وأشباه ذلك كثير "[١]. وذَكَرَهُ المبرد أيضًا في أكثر من موضع، فقال: " هذا باب المُسْنَد والمُسْنَد إليه وهما لا يستغني كلٌّ واحدٍ من صاحبه "[٢]، وقال أيضا: " باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب لولا "[٣]. وعقد ابن جني بابًا للاستغناء في خصائصه بعنوان: " الاستغناء بالشيء عن الشيء "[٤]. وكذلك فعل السيوطي في الأشباه والنظائر، وقال فيه: " هو بابٌ واسعٌ فكثيرًا ما استغنت العربُ عن لفظٍ بلفظٍ "[٥].

---

[٣] انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/١٤٠٢ه=١٩٨٢م، ٢٣،٢١/١، و ١٢٨/٢، و ١٥٨/٣.

[١] الكتاب: ٢٥،٢٤/١.

[٢] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م، ١٤٦/٤.

[٣] السابق: ٧٦/٣.

[٤] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (دت)، ٢٦٦/١.

[٥] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دت)، ٦٠/١.

من هذه الأقوال المتعددة يتضح لنا أنَّ مِنْ عادةِ العربِ الاستغناءَ بالشيءِ عَمَّا هو في معناه؛ وبهذا يُمْكِنُنَا أنْ نضعَ حدودًا لمصطلحِ الاستغناءِ في هذا البحثِ، بأنْ يكونَ المقصودُ منه " اطِّراح ذِكْرِ الفاعلِ في الجملةِ لِوُجُودِ ما يُغْني عَنْهُ ويُجْزِئُ عنْ ذِكْرِهِ ".

المبحث الأول: بِنَاءُ الْفِعْلِ لِلْمَفْعُولِ

تعددت اصطلاحات النحاة للفعل المبني للمفعول؛ فمنهم من عَبَّر عنه بـ " فِعْل ما لم يُسَمَّ فاعله "[(١)]، وهذا عند الكوفيين، أما البصريون فقد عبَّروا عنه بالمفعول الذي لا يُذْكَرُ فاعِلُهُ، أو المبني للمفعول؛ فقد عقد له المبرد بابًا سمَّاهُ: " المفعول الذي لا يُذكرُ فاعِلُهُ "، قال فيه: " وهو رفع، نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وظُلِمَ عبدُ الله. وإنما كان رفعًا، وَحَدُّ المفعول أنْ يكونَ نصبًا؛ لأنك حذفتَ الفاعل ... فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيءٍ واحدٍ؛ إذْ كان لا يستغني كلٌّ واحدٍ منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر "[(٢)]. أما ابن السراج فقال عنه: " ... وهو المفعول الذي لم يُسَمَّ مَنْ فَعَل به إذا كان الفعل مبنيًّا على فِعْلٍ بُنِيَ للمفعول ولم يُذكر مَنْ فَعَلَ به "[(٣)]. وعُبِّرَ عنه في مراحل التأليف المتأخرة بالفعل المبني للمجهول[(٤)]، أو

---

(١) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، ١٠٢/١.

(٢) المقتضب: ٥٠/٤.

(٣) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣/١٤١٧هـ= ١٩٩٦م، ٧٦/١.

(٤) انظر: الرضي، محمد بن الحسن الرضي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢/١٩٩٦م، ١٢٨/٤.

بنائب الفاعل [٥]؛ مُعلِّلين أنَّ هذه العبارة الأخيرة أَوْلى لأمرين: أولهما: أنها أكثر اختصارًا مِنْ قول كثير: " المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله "، وثانيهما: أنها أكثر دقة؛ إذ قد ينوب عن الفاعل غير المفعول، كالمصدر، والظرف، والجار والمجرور.

وفي الواقع يؤكد لنا الاستقراء اللغوي أنه لا يخلو بناء الفعل للمفعول واطِّراح الفاعل من قيمة دلالية؛ إذْ إنَّ المسلك المنحرف الذي تتخذه عبارة المبني للمفعول سبيلًا لها يؤكد الرغبة القوية في إبراز المفعول وإلقاء الضوء عليه؛ وبهذا فإنَّ صورة بناء الفعل وإسناده إلى المفعول هي قمة العناية بذلك المفعول مع التركيز على ذلك الفعل، وقد نبَّه علماؤنا الأوائل إلى ذلك؛ فقد قال سيبويه: " هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل، لأنك لم تَشْغَل الفعل بغيره وفرَّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل "[١]، وذكر في باب " ما يكون من المصادر مفعولا " قوله: " فيرتفعُ كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره. وإنما يجيء ذلك على

---

[٥] انظر: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط١٤٢٢/١هـ=٢٠٠١م، ص ٨٩، والصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح االشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (دت)، ٨٧/٢، وأبو المكارم، د. علي، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١٤٢٨/١هـ=٢٠٠٧م، ص١١٧.

[١] الكتاب: ٣٣/١.

أنْ تُبيّنَ أيَّ فعلٍ فعلتَ أو توكيدا. فمن ذلك قولك... سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ، وضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ. فأجريتَه مفعولًا، والفعل له "[٢].

وبهذا التوجيه – الذي ذكره سيبويه – عبَّر الأخفش عن بناء الفعل للمفعول في قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] قائلًا: " أي: كُتبَ الصيامُ أيامًا؛ لأنَّكَ شغلتَ الفعل بـ " الصيام " حتى صار هو يقوم مقام الفاعل، وصارت " الأيام " كأنك قد ذكرتَ مَنْ فَعَل بها "[٣]. ومِنْ ثَمَّ فانشغال الفعل بالمفعول هو نقطة ارتكاز المبني للمفعول، وهذا ما أكده أيضا ابن جني بقوله: " ذلك أنَّ أصل وَضْعِ المفعول أنْ يكونَ فضلة، وبعد الفاعل، كضَرَبَ زيدٌ عمرًا، فإذا عناهم ذِكْرُ المفعول قدَّموه على الفاعل، فقالوا: ضَرَبَ عمرًا زيدٌ. فإنْ ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه، فقالوا: عمرًا ضَرَبَ زيدٌ. فإنْ تظاهرت العناية به عَقَدُوهُ على أنَّه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حدَّ كَوْنِهِ فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيدٌ فجاءوا به مجيئًا ينافي كَوْنَهُ فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضَرَبَ زيدٌ فحذفوا ضميره ونَوَوْهُ ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبةً به عن صورة الفضلة وتحاميًا لنصبه الدالّ على كون غيره صاحبَ الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنَّه مخصوص به، وأَلْغَوْا ذِكْرَ الفاعل مُظْهَرًا أو مُضْمَرًا

---

[٢] السابق: ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.

[٣] الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/ ١٤١١هـ=١٩٩٠م، ١/ ١٦٩.

فقالوا: ضُرِبَ عمرو فاطُّرِحَ ذكْرُ الفاعل البتة "[1]. وقد آثرتُ إثباتَ هذا النص الفريد على طوله؛ لأنه يبيّنُ مراحل تطور العناية بالمفعول حتى وَصَلَتْ إلى حذف الفاعل وإسناد الفعل إليه مباشرة، فقد انْصَرَفَتِ العناية إلى ذِكْرِ وقوع الفعل، سواء عُرِفَ الفاعل به أو جُهِلَ، وهذا معناه أنَّ التركيزَ يَنْصَبُّ بالبناء للمفعول على الحدث ومَنْ يقعُ عليه، وليس على صاحب الحَدَثِ ذَاتِهِ.

ومن هذا التعليل للمسلك الذي تتخذه عبارة المبني للمفعول سبيلًا لها انطلق النحويون إلى إبراز الأغراض الدلالية الكامنة في هذا المسلك، وهي إما لفظية كالإيجاز وتصحيح النَّظْمِ، أو معنوية كالْعِلْمِ به والجهل، والإبهام، والتعظيم، والتحقير، والخوف منه أو عليه[2]. ويبقى السياق هو المنوط به تحديد هذه الدلالة ونوعها في إطار الزمن الذي تفرضه الصيغة.

وقد تعددت صيغ المبني للمفعول في القرآن الكريم؛ فقد ورد بصيغة الماضي ما يقرب من اثنتين وخمسين وخمسمائة مرة، وبصيغة المضارع ما يقرب من إحدى وثمانين وأربعمائة مرة، وبصيغة اسم المفعول ما يقرب من سبع وأربعمائة مرة. وبهذا يُعَدُّ أكثر أساليب الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل ورودًا في القرآن الكريم.

ومن خلال الرصد السابق لصيغ المبني للمفعول في القرآن الكريم تبَيَّنَ لنا أنَّ التعبير القرآني لا يسير على وتيرةٍ واحدةٍ في استعمال هذه

---

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٦م، ٦٥/١.

[2] انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٨٧/٢، ٨٨.

الصيغ؛ فقد يحتاج النسق الدلالي للآيات إلى تَتَابُعِ نوعٍ واحدٍ من تلك الصيغ؛ فيستجيب النسق اللغوي إلى ذلك كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [المائدة: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ * فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ ﴾ [غافر: ٧١،٧٢]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ * وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشية: من الآية ١٧ إلى الآية ٢٠].

وقد يحتاج النسق الدلالي إلى التنويع في صيغ المبني للمفعول فيعدل النسق اللغوي عن المبني للمفعول بصيغة المضارع إلى المبني للمفعول بصيغة الماضي كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ﴾ [آل عمران:١٨٥]؛ فقد حَكَمَ اللهُ – سبحانه – على جميع الأنْفُسِ بِأَنْ تذوق الموت، وامتدَّ هذا الْحُكْمُ إلى تَوْفِيَةِ هذه الأنْفُسِ أجورَهَا كاملةً يومَ القيامة، وجاء التعبير عن هذه التَّوْفِيَةِ بصيغة المضارع المبني للمفعول " تُوَفَّوْنَ "؛ لأنها حَدَثٌ مستقبليٌّ متعلقٌ بيوم القيامة، ثم جاء التفريع على هذه التوفية بالشرط من خلال فاء الاستئناف " فَمَنْ "، وبمفهوم المخالفة كأنَّ هناك معطوفًا مسكوتًا عنه، معلومًا من السياق، تقديره: " ومَنْ لمْ يُزَحْزَحْ ولمْ يُدْخَلِ الْجَنَّةَ فقد خَسِرَ ". وجاء فعل الشرط " زُحْزِحَ " بصيغة الماضي المبني للمفعول وكذلك المعطوف عليه " وَأُدْخِلَ "، وكان مقتضى النسق اللغوي أن يكون الفعلان بصيغة المضارع " يُزَحْزَح ويُدْخَل "؛ لأنَّ

حدوثهما متعلق بيوم القيامة. وهذا مسلك مفعم بالإيحاء والدلالة من نواحٍ متعددة يتضح فيما يأتي:

أولًا: آثر التعبير القرآني الفعل " زُحْزِحَ " عن " أُبْعِدَ "، وهو بمعناه؛ قال ابن منظور: " زَحَّ الشَّيْءَ يَزُحُّهُ زَحًّا: جذبه في عجلةٍ. وزَحَّهُ يَزُحُّهُ زَحًّا، وَزَحْزَحَهُ فَتَزَحْزَحَ: دَفَعَهُ وَنَحَّاهُ عَنْ مَوْضِعِهِ فَتَنَحَّى وَبَاعَدَهُ مِنْهُ "[1]. فمن هذه الدلالة المعجمية للفعل، وبنيته المضاعفة التي تدلُّ على تكرار الزَّحِّ، يُلقي الفعل ظِلَّهُ على هذا المشهد، ويوحي بأنَّ للنار جاذبيةً تجذب إليها مَنْ يقترب منها[1]؛ فيكون في حاجة إلى مَنْ يُزَحْزِحُهُ عنها حتى يُخَلِّصَهُ مِنْ جاذبيتها المنهومة؛ ومن ثم جاء الفعل " زُحْزِحَ " مصورًا بِجَرْسِهِ لِمَعْنَاهُ.

ثانيًا: جَمَعَ التعبيرُ القرآنيُّ بَيْنَ الزحزحةِ عن النار ودخول الجنة؛ لاستحضار المشهد واكتماله أمام الإنسان، وكأنه يراه بعينيه، ويرى مَنْ يحاول زَحْزَحَتَهُ عن مجالها الجذاب وإدخاله الجنة؛ فيدرك عندئذٍ فضل الله عليه.

ثالثًا: جاء التعبير بصيغة الماضي المبني للمفعول على رغم أنَّ هذين الفعلين لا يكون وقوعهما إلا في المستقبل لطمأنة القلوب بوقوع تلك الزحزحة لا محالة؛ إذ قد يتسلل إلى الإنسان الفزعُ من تقديم النار على الجنة في صياغة ذلك المشهد، فتقوم الصيغة الماضوية – ببنائها للمفعول – الدالة على تَحَقُّقِ الوقوع بتهدئة القلوب؛ فيتذكر الإنسان

---

[1] لسان العرب: (زحح).

[1] انظر: قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، ط٢/١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م، مج١ص٥٣٩.

عندئذٍ نعمة النجاة من النار ودخول الجنة والفوز الذي وعده الله به، وهو أقصى غايات الجزاء المتعلق بفعل الزحزحة ودخول الجنة.

وقد يفاجئنا النسق اللغوي لآيات القرآن الكريم بالمغايرة في صيغة الفعل الماضي المبني للمفعول، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ * وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ ﴾ [الشعراء:٩٠،٩١]؛ إذ عدل التعبير عن " أُفْعِلَ " إلى " فُعِّلَ " في سياق وَصْفِ الجنة والنار؛ فقد اشتملت الآيتان على أسلوبين من أساليب الخطاب، وهما الترغيب والترهيب، وقد ساعد النظم القرآني في إبراز معنى الترغيب؛ إذ جاء بتقديم إزلاف الجنة؛ تأكيدًا على أنَّ رحمة الله – سبحانه – سابقةٌ لِعَذَابِهِ وغَضَبِهِ؛ فضلًا عن اختلاف صيغة الفعلين الذي أسهم بدورٍ فعَّالٍ في اكتمال مشهد الترغيب والترهيب؛ فقد جاء فِعْلُ الترغيب "أُزْلِفَتِ" على صيغة " أَفْعَلَ "، وجاء فِعْلُ الترهيب " بُرِّزَتِ " على صيغة "فَعَّلَ"، وعلى رغم أنَّ الصيغتين تتفقانِ معًا في معنى التعدية تنماز " فَعَّلَ " عن " أَفْعَلَ " بالدلالة على المبالغة في الحدث؛ قال ابن الحاجب: "وأَفْعَلَ للتعديةِ غالبًا، نحو أَجْلَسْتُهُ "[1]، " وَفَعَّلَ للتكثير غالبًا، نحو غَلَّقْتُ وَقَطَّعْتُ وَجَوَّلْتُ وَطَوَّفْتُ ... وَلِلتَّعْدِيَةِ نحو فَرَّحْتُهُ "[2]. وَذَكَرَ بعضُ المفسرين أنَّ في اختلاف الفعلين دلالةً على أنَّ أرضَ الحشر قريبة مِن الجحيم؛ وعليه فإنَّ الجنة بعيدة مِنْ أرض المحشر بُعدًا مكانيًّا، والنار قريبة منها قُرْبًا مكانيًّا؛ فلذلك أسند الإزلاف إلى الجنة دون

---

[1] الرضي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢ه=١٩٨٢م، ٨٣/١.

[2] السابق: ٩٢/١.

الجحيم[٣]. وذَكَرَ بعضهم أنَّ في اختلاف الفعلين ترجيحًا لجانب الوعد؛ لأنَّ التعبير بالإزلاف – وهو غاية التقريب – يشير إلى قُرْبِ الدخول وتَحَقُّقِهِ[٤].

قال ابن منظور: " الزَّلْفُ وَالزُّلْفَةُ وَالزُّلْفَى: الْقُرْبَةُ وَالدَّرَجَةُ وَالْمَنْزِلَةُ ... وَزَلَفَ إِلَيْهِ وَازْدَلَفَ وَتَزَلَّفَ: دَنَا مِنْهُ ... وَأَزْلَفَ الشَّيْءَ: قَرَّبَهُ "[٥]. وقال الزبيدي: " بَرَزَ الرَّجُلُ، إِذَا ظَهَرَ بَعْدَ الْخَفَاءِ ... وَفِي عِبَارَةِ الْفَرَّاءِ: وَكُلُّ مَا ظَهَرَ بَعْدَ خَفَاءٍ فَقَدْ بَرَزَ، وَامْرَأَةٌ بَرْزَةٌ بِالْفَتْحِ: بَارِزَةُ الْمَحَاسِنِ ظَاهِرَتُهَا ... وَرَجُلٌ بَرْزٌ وَامْرَأَةٌ بَرْزَةٌ، يُوصَفَانِ بِالْجَهَارَةِ وَالْعَقْلِ، وَقِيلَ: بَرْزٌ: مُتَكَشِّفُ الشَّأْنِ ظَاهِرٌ ... وَبَرَّزَ الْفَرَسُ عَلَى الْخَيْلِ تَبْرِيزًا: سَبَقَهَا، وَقِيلَ: كُلُّ سَابِقٍ مُبَرِّزٌ ... وَبَرَّزَهُ تَبْرِيزًا: أَظْهَرَهُ وَبَيَّنَهُ "[٦].

ومن هذه الدلالة المعجمية للفعلين يتأكد لدينا أنَّ الفعل (أُزْلِفَت) يوحي بالرضا والطمأنينة وَعُلُوِّ المنزلة، فضلًا عن أنَّ الصيغة الصرفية للفعل لا تقتضي شيئًا من المبالغة في القيام به؛ فهي لا تدلُّ على تكثير ولا تهويل، أمَّا الفعل (بُرِّزَتِ) فيوحي بِتَعَمُّدِ الظهور والكشف والسرعة في إنجاز ذلك، وتدلُّ صيغته الصرفية على المبالغة والتكثير والتهويل؛ فضلًا عن بنائه للمفعول بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الراء مع الضغط عليها، ولا يمكن أنْ نغفل عن الأثر الصوتي لصوت الراء هنا؛ فهو يحاكي– بتكرار طَرْقِ طرفِ

---

[٣] انظر: الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (دت)، ١٠١/١٩.

[٤] انظر: السابق: ١٠١/١٩.

[٥] لسان العرب: (زلف).

[٦] تاج العروس: (برز).

اللسان حافةَ الحنكِ عند النطق به – شدةَ التبريزِ إلى الحدِّ الذي لا مزيد عليه؛ ومِنْ ثَمَّ فإنَّ إيثار التعبير بالمغايرة التصريفية بين صيغتي الفعل هو بمثابة التمهيد لقدوم الفريقين: فريق المتقين، وفريق الغاوين؛ إذ جاء كلُّ فِعْلٍ مناسبًا لأصحابه؛ فإذا ما أُزْلِفَتِ الجَنَّةُ وجاءها المتقونَ ووجدوها مهيأةً لهم؛ أَشْرَقَتْ وُجُوهُهُم، وَعَظُمَ سُرُورُهُم، وانْشَرَحَتْ صُدُورُهُم، واطْمَأَنَّتْ قُلُوبُهُم بتَحَقُّقِ ما وعدهم اللهُ به وأعدَّهُ لهم. وإذا ما بُرِّزَتِ الجحيمُ وجاءها الغاوون فرأوا ما يوعدون؛ تَبَدَّلَتْ أحوالُهُم، وعَظُمَ كَرْبُهُم، واسْوَدَّتْ وُجُوهُهُم تحسُّرًا على مآلهم. وهذا ما يؤكده سَوْقُ كلِّ فريقٍ إلى مُسْتَقَرِّهِ في قوله تعالى:﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر:٧١]،﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ ﴾ [الزمر:٧٣]، وعلى رغم اختلاف النحاة والمفسرين حول بيان نوع الواو المقترن بها جواب الشرط في الآية الثانية[1] يبقى ذِكْرُ هذه الواو في الآية الثانية وحَذْفُهَا في الأولى هو مناط التأمل ومثار الاعتبار؛ فبالحذف والذِّكْرِ يتضح الفرق بين فتح أبواب النار وفتح أبواب الجنة؛ إذ تظل أبواب النار مؤصدة حتى لحظة مجيء الكافرين إليها، فإذا جاءوا فُتِحَتْ فَتْحًا سريعًا والْتَهَمَتْهُم النار في أعماقها، وهذا ما يوحي به سقوط الواو. أما أبواب الجنة فإنها تُفْتَحُ قبل مجيء المتقين إليها؛ تهيئةً لاستقبالهم وقدومهم الميمون، وهذا ما يدلُّ عليه ذِكْرُ الواو.

---

[1] انظر: الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، درا التراث، القاهرة، (دت)، ١٨٩/٣، ١٩٠.

وقد يتم التحول عن النمط السائد في السياق أو النسق اللغوي بِأَنْ يعدل عن المبني للمفعول إلى المبني للفاعل، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل:٨٧]. فالنفخ في الصور حدثٌ مستقبليٌّ، وقد تمَّ التعبير عنه بصيغة المضارع المبني للمفعول، والفزع حدثٌ مستقبليٌّ كذلك؛ إذْ إنَّهُ مُسَبَّبٌ عن النَّفْخِ، لكنَّ القرآن الكريم آثر التعبير عنه بصيغة الماضي المبني للفاعل؛ ومن ثَمَّ اشتملت الصياغة على نوعين من العدول: أولهما: العدول عن المضارع إلى الماضي؛ فقد عطف (فَزِعَ) الماضي على (يُنْفَخُ) المضارع؛ وذلك لأنَّ المُضِيَّ يستلزمُ تَحَقُّقَ وقوعِ الفعلِ، وأنه كائنٌ لا محالة[1]، كقوله تعالى: ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ ﴾ [النحل:١]، فصيغة الماضي كناية عن التحقُّقِ، وقرينة الاستقبال ظاهرة من المضارع (يُنْفَخُ). وثانيهما: العدول عن المبني للمفعول إلى المبني للفاعل وذلك لسببين: الأول: أنَّ التعبير عن النفخ في الصور بالمبني للمفعول يجعل هذا المشهدَ مصحوبًا بالتخويف والتهويل، وهو ما يناسب الفزعَ اللاحقَ المحقَّقَ عند مشاهدة الخوارق والأهوال. والثاني: هو الرغبة في استحضار فاعل الفعل (فَزِعَ)؛ حتى لا يتوهم أحدٌ أنَّه قد يفلت من ذلك الفزع الكائن، فإظهار الفاعل مع هذا الفعل قد أكسب المعنى شمولا، ودلَّ على اختلال نظام الكون بكلِّ مافيه إثرَ هذا الفَزَعِ؛ فالسماءُ تَنْفَطِرُ

---

[1] انظر: الرازي، الإمام محمد فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١٤٠١/١هـ=١٩٨١م، ٢٢٠/٢٤، وابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، (دت)، ٤٦/٢٠.

وتَنْشَقُّ، والنجومُ تَنْكَدِرُ، والشمسُ تَتَكَوَّرُ، والجبال الراسية تُسَيَّرُ، وكأنَّ الكونَ كلَّهُ قد هَامَ مَفْزُوعًا مَذْعُورًا.

وقد يعدل التعبير القرآني عن المبني للفاعل إلى المبني للمفعول كقوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة:٧]؛ فكانت الصياغة اللغوية تقتضي أنْ يسيرَ التعبير على نسقٍ لُغويٍّ واحدٍ، أي يكون التعبير بالبناء للفاعل في التركيبين؛ لأنَّ البناء للفاعل هو المتقدم في الصياغة، لكن جاء الفعل (أَنْعَمْتَ) مبنيا للفاعل لإرادة إسناد الإنعام إلى الله – تعالى –، ثم عدل النسق اللغوي عن البناء للفاعل إلى البناء للمفعول في قوله تعالى: ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾؛ رغبةً في عدم إسناد الغضب لله – عَزَّ وَجَلَّ –، ومن ثم فإنَّ الإسناد هو نقطة الارتكاز في تحديد المسلك العدولي في هذه الآية؛ ففي التركيب الأول جاء الفعل بالبناء للفاعل للتذكير بأنَّ المُنْعِمَ هو الله؛ فيظل الإنسان متعلقا به سبحانه، ولِتَحَقُّقِ هذا المعنى عُبِّرَ عنه بصيغة الماضي (أَنْعَمْتَ)، ثم عدل التعبير بعد ذلك إلى البناء للمفعول بصيغة اسم المفعول (الْمَغْضُوبِ)؛ إذْ إنَّه لَمَّا كان غَضَبُ الله هو إرادة الانتقام من العصاة وإنزال العقوبة بهم، وأنْ يَفْعَلَ بهم ما يفعله الْمَلِكُ إذا غَضِبَ على مَنْ تحت يده[1] لم يناسب إسنادُهُ إلى الله – عزَّ وجلَّ – في هذا المقام؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تَلَطُّفٍ وتَرَفُّقٍ لِطلبِ الإحسان والإنعام؛ ولهذا كان الإسناد هو مناط تعظيم الخطاب في هذا السياق؛ لأنَّ مخاطبة الله – سبحانه –

[1] انظر: الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. فتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان، ط١/ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م، ١/١٢٣.

بإسناد النعمة إليه تعظيمٌ لخطابه، وكذلك تَرْكُ مخاطبته بعدم إسناد الغضب إليه تعظيمٌ لخطابه[٢].

[٢] انظر: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢/ (دت)، ٢/١٧٠، ١٧١.

المبحث الثاني: الإِسْنَادُ الْمَجَازِيُّ

اختلف العلماء حول الحقيقة والمجاز في اللغة والقرآن؛ فمنهم مَنْ جعل اللغة حقيقة كلَّهَا، وأَنْكَرَ وُرُودَ المجاز في القرآن أو في الكلام، ومنهم مَنْ زَعَمَ أنَّ اللغة كلَّها مبنيةٌ على المجاز، وأنَّ الحقيقةَ غيرُ واقعةٍ أو مُحَقَّقَةٍ فيها[1]. وهذان المذهبان لا يخلوان من الغلو؛ ففي الأول إفراطٌ، وفي الثاني تفريطٌ؛ إذْ إنَّ اللغة والقرآن مشتملان على الحقائق والمجازات جميعًا[2].

وقد عرَّف عبد القاهر الجرجاني المجاز تعريفا مُجْمَلًا في قوله: " كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز "[3]، ومفصَّلًا في قوله: " وأما المجاز، فكل كلمة أُريدَ بها غيرُ ما وقعت له في وضْعِ واضعها، لملاحظةٍ بين الثاني والأول، فهي مجاز= وإنْ شئتَ قلتَ: كلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعتْ له في وضع الواضع إلى ما لم تُوضَع له، من غير أن تستأنف فيها

---

(1) انظر: العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١/١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م، ٢٧/١.

(2) انظر: السابق: نفسه.

(3) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، دلائل الإعجاز، بتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط٣/ ١٤١٣هـ=١٩٩٢م،ص٦٦.

وضعًا، لملاحظةٍ بين ما تُجُوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضِعتْ له في وضع واضعها، فهي مجاز "[٤].

ولإدراك موطن الاستغناء عن ذِكْرِ الفاعل في الإسناد المجازي، لا بد أنْ نشير إلى أنَّ الجملة الفعلية تَتَكَوَّنُ في أبسط صورها من ثلاثة عناصر رئيسة: أولها: المسند، وهو العنصر الفعلي الذي يقوم به المسند إليه أو يتصف به. وثانيها: المسند إليه، وهو العنصر الاسمي المتحدَّث عنه في الجملة الفعلية. وثالثها: علاقة الإسناد التي تربط المسند بالمسند إليه، وهي علاقة قائمة على موافقة قوانين الاختيار لضمان صحة الجملة نحويًّا ودلاليًّا.

وإنَّ التَّجَوُّزَ في باب الإسناد المجازي يتمثل في إسناد الفعل إلى غير ما هو له، أي التأليف بين حقلين متباعدين أو متنافرين، وذلك عن طريق كسر قواعد الاختيار بين الفعل والفاعل، كقوله تعالى: ﴿ مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ ﴾ [البقرة:٦١، ويس:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾ [يونس:٢٤] وقوله تعالى: ﴿ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴾ [الزلزلة:٢]، فصيغة " أَنْبَتَ "، و " أَخَذَ " و " أَخْرَجَ " وُضِعت في أصل اللغة للدلالة على الإِنْبَاتِ والأَخْذِ والإِخْرَاجِ مِنَ الْفاعل القادر على ذلك، فإذا استُعملت في صدورها من الأرض فقد استُعملت الصيغة في غير موضوعها[١]، وإنما المجاز في إسناد هذه الأفعال إلى الأرض وجَعْلِهَا – أي الأرض– فاعلًا لها، " وإسناد الفعل إلى الشيء حُكْمٌ في الفعل، وليس

---

[٤] الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، أسرار البلاغة، بتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، (دت)، ص٣٥١،٣٥٢.

[١] انظر: الطراز: ١/٤٢،٤٣.

هو نفس معنى الفعل "[٢]؛ إذ إنَّ الفعل مُسْتَعْمَلٌ في نَفْسِهِ على حقيقته، غيرُ مُخْرَجٍ عنْ معناه وأصله إلى معنى شيءٍ آخر؛ فيُظَنُّ أنَّه قد دخله مجازٌ في نَفْسِهِ.

وبهذا فإنَّ المجاز هو الانحراف بمفردات اللغة من مدلولها الوضعي إلى مدلول آخر جديد تُسَمَّى الكلمة معه " مجازًا ". وبعبارة أخرى يقوم المجاز بتحويل الدلالة الوضعية للمفردات إلى دلالة فنية ثانوية، وهي بمنطق اللغة الفنية أهَمُّ وَأَوْلَى مِنْ تلك الدلالة اللغوية الوضعية[٣]. وهذه الدلالة الفنية الثانوية هي ما سماها عبد القاهر " معنى المعنى " مُفَرِّقًا بينه وبين المعنى؛ فالمعنى عنده هو " المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة "[٤]، أما معنى المعنى فهو " أنْ تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر "[٥].

وما على القارئ عندئذٍ إلا أنْ يَتَنَبَّهَ إلى اكتناه الدلالة الكامنة في هذا الإسناد المجازي التي يرومها المتكلم؛ إذ إنَّ " إسناد الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة، فلا يصير " ضَرَبَ " خبرًا عن " زيد " بواضع اللغة، بل بمَنْ قَصَدَ إثبات الضرب فعلًا له "[١].

---

[٢] دلائل الإعجاز: ٢٩٨.

[٣] انظر: لوتمان، يوري، تحليل النص الشعري، ترجمة: د. محمد فتوح أحمد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٧.

[٤] دلائل الإعجاز: ٢٦٣.

[٥] السابق: نفسه.

[١] القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م، ص٣٣.

وللإسناد المجازي ثلاث صور يتضح من خلالها الاستغناء عن الفاعل في بناء الجملة، تتمثل في ما يأتي:

الصورة الأولى: إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ

وذلك عن طريق كسر قواعد الاختيار بين الفعل والفاعل كما هو في الآيات السابقة، وقد تنبه العلماء قديما إلى حقيقة هذا الإسناد في تعريفاتهم للفاعل؛ فقد عرفه ابن هشام بأنه " اسم صريحٌ، أو مؤوَّلٌ به، أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ أو مؤوَّلٌ به، مقدَّمٌ عليه بالأصالة: واقعًا منه، أو قائمًا به"[(١)].

ومعنى ما سبق أنَّ الفعل في إسناده إلى الفاعل يكون على نوعين: إسناد حقيقي، وهو ما يكون فيه الفاعل قادرًا على القيام بالفعل؛ فيكون هو الْمُحْدِث للفعل على وجه الحقيقة، وذلك نحو: قام زيدٌ، فزيدٌ هنا هو مَنْ أَحْدَثَ القيام؛ ومن ثم فهو الفاعل الحقيقي للفعل. والثاني: إسناد مجازي، وهو ما لم يكن الفاعل فيه مُحْدِثًا للفعل على وجه الحقيقة، ويقتضي ذلك وجودَ فاعلٍ مجازيٍّ يَتَسَلَّمُ الفعلَ من الفاعل الحقيقي، وذلك نحو: مات عمرو؛ فإنَّ عَمْرًا لم يُحْدِث الموت، ومع ذلك سُمِّي فاعلا اعتمادًا على قرينة الإسناد[(٢)]، ولكنه فاعل في الاصطلاح النحوي[(٣)]. والنوع الثاني هو موضوع البحث، وهو أكثر صور الإسناد المجازي ورودًا

---

(١) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١/١٣٨٣هـ=١٩٦٣م، ص ١٨٠.

(٢) انظر: السابق: ١٨٣.

(٣) انظر: السامرائي، د. إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، ص٩٤.

في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ ﴾ [البقرة:١٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ ﴾ [البقرة:٥٥]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾ [الأعراف:٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾ [الحجر:٧٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ [الأعراف:١٥٤] وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ ﴾ [الأحزاب:١٩]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا ذَهَبَ الْخَوْفُ ﴾ [الأحزاب:١٩]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [النحل:٢٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [النحل:١١٣]، وقوله تعالى: ﴿ لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [العنكبوت:٥٣]، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ ﴾ [العنكبوت:٥٥]، وقوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ [يس:٣٨] وقوله تعالى: ﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [البقرة:١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [الأنعام:٦١]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ﴾ [إبراهيم:١٧]، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ ﴾ [النساء:١٥]، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء:١٠٠]، وغير ذلك كثير.

وإسناد الأفعال في ذلك كلِّه إلى فاعليها هو مناط البحث ومثار الاهتمام؛ إذ ليس من شأن كلِّ فاعلٍ في ما سبق أنْ يقوم بفعله قيامًا حقيقيًّا؛ ألا ترى أنَّ التجارة لا تُحْدِثُ الربح، ولكنَّ مَزِيَّةَ النَّظْمِ تنبع من هذا الإسناد، وإن شئتَ أنْ تقف على ذلك فانظر الفرق بين هذا الإسناد الذي اعتمد على خرق قوانين الاختيار وبين قولنا: " فما ربحوا في تجارتهم "، عندئذٍ تتيقن أنَّ المجازَ هنا أبلغُ من الحقيقة. كما أنَّ الصاعقةَ والرجفةَ والصيحةَ لا تُحْدِثُ الْأَخْذَ، وأنَّ الغَضَبَ لا يُحْدِثُ السُّكُوتَ، وأنَّ الْخَوْفَ لا يُحْدِثُ الذَّهَابَ ولا الْمَجِيءَ، وأنَّ الْعَذَابَ لا يُحْدِثُ الْإِتْيَانَ ولا الغَشَيَانَ ولا

الْأَخْذَ ولا الْمَجِيءَ، وأنَّ الشَّمْسَ لا تُحْدِثُ الْجَرْيَ، وأنَّ الْمَوْتَ لا يُحْدِثُ الْحُضورَ ولا الْمَجِيءَ ولا الْإِتْيَانَ ولا التَّوَفِّيَ ولا الْإِدْرَاكَ.

وما أُسْنِدَتِ الأفعالُ في ما سبق إلى فاعليها بهذه الصورة المجازية إلا لتحقيق البلاغة العليا في التعبير؛ فبهذا الإسناد تَتَجَسَّدُ المعاني وتَتَشَخَّصُ، وتَدُبُّ الحياة في الجمادات والمحسوسات؛ فتنخلع عليها صفات الآدميين؛ فتزداد الرهبة أو الرغبة؛ وهذا ما تطرب له النَّفْسُ، وينجذب له العقل، ويتجلَّى به المعنى. وتأمَّلْ جمالَ الإسنادِ وعلوَّ بلاغته في قوله تعالى: ﴿ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [التكوير:١٨]، فبإسناد الفعل " تَنَفَّسَ " إلى الضمير المستتر العائد على " الصُّبْحِ " تتجسد الحياة في هذا الوقت الهادئ، ويدبُّ النشاط في أرجاء الكون كلِّهِ، وتغدو جميع الكائنات – بما فيها الإنسان – إلى سعيها، مستبشرةً بنسيم الصُّبْحِ ورَوْحِهِ، ولولا هذا الإسنادُ لَمَا كان لتحقيق هذه المعاني من سبيل، بل إنَّ هذا الإسنادَ دعوةٌ صريحةٌ لكلِّ مُتَقَاعِسٍ عنْ مشاهدةِ الصُّبْحِ وهو يَتَنَفَّسُ.

وتأمل كذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ ﴾ [الأعراف:١٥٤]، فَأُسْنِدَ السكوتُ للغضبِ، والأصل: ولَمَّا سكتَ موسى عن الغضبِ. فكلتا العبارتين تعبران عن انتفاء الغضب عن موسى – عليه السلام – لكِنْ لَمَّا كان الغضب هو ثَوَرَان النفس وهَيَجَانها وفَوَرَانها للانتقام لم يكن يكبح جماحها غير السكوت؛ ولهذا أُسْنِدَ السكوت للغضب وليس لموسى، فضلًا عن أنَّ إسناد السكوت إلى الغضب فيه تشخيصٌ لم يكن في العبارة الثانية التي نفترض أنها أصلٌ للتعبير، وكأنَّ الغضبَ بهذا التشخيص كان يُغْرِي موسى – عليه السلام – على ما فَعَلَ، ويقول له:

قُلْ لقومك كذا، وأَلْقِ الألواحَ، وجُرَّ برأسِ أخيكَ إليكَ[1]؛ فصار يُصَرِّفُهُ في أوامره، ويُلِحُّ عليه في أنْ يفعل كذا وكذا، وقد ذكر الزمخشري أنَّه " لم يستحسن هذه الكلمة، ولم يستفصحها كلُّ ذي طبعٍ سليمٍ، وذوقٍ صحيحٍ إلا لذلك "[2]، أي لذلك الإسناد الذي نتج عنه هذا التشخيص. كما أنَّ في التشخيص إيحاءً بأنَّ انتفاء الغضب هو " انتفاءُ مراصدٍ بالعودة، فهو كالسكوت على مُرَاصَدَةِ الكلام بما تُوجِبُهُ الحكمة في الحال "[3]؛ لأنَّ من يقدر على السكوت فهو قادر على الكلام، ولكن حينما توجب الحكمة ذلك.

الصورة الثانية: أَفْعَالُ المُطَاوَعَةِ

المطاوعة في اللغة هي الموافقة؛ قال ابن منظور: " والْمُطَاوَعَةُ: الْمُوَافَقَةُ، والنَّحْوِيُّونَ رُبَّمَا سَمَّوا الْفِعْلَ اللَّازِمَ مُطَاوِعًا "[1].

ومن هذا المعنى اللغوي انطلق العلماء إلى التوظيف الاصطلاحي للمطاوعة؛ فعرفوها بأنها " حصول الأثر عن تَعَلُّقِ الفعل المتعدي بمفعوله، نحو كسرت الإناء فتكسَّر، فيكون تَكَسَّرَ مطاوعًا أي موافقًا لفاعل الفعل المتعدي وهو كسرت "[2]. وقال سيبويه: " هذا باب ما طاوع

---

(1) انظر: الكشاف: ٢/٥١٣-٥١٥.

(2) السابق: ٢/٥١٥.

(3) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، درا المعارف، مصر، ط٣ (دت)، ص٨٧،٨٨.

(1) لسان العرب: (طوع).

(2) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، (دط)، ١٩٨٥م، ص٢٣٣.

الذي فِعْلُهُ على فَعَلَ وهو يكون على انْفَعَلَ وافْتَعَلَ، وذلك قولك: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَحَطَمْتُهُ فَانْحَطَمَ "[٣]. وذكر سيبويه نظير (فَعَلْتُهُ فَانْفَعَلَ) عدة أوزان أخرى تتمثل في ما يأتي:

أَفْعَلْتُهُ فَفَعَلَ، نحو: أَدْخَلْتُهُ فَدَخَلَ، وَأَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ.

فَعَّلْتُهُ فَتَفَعَّلَ، نحو: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ.

فَاعَلْتُهُ فَتَفَاعَلَ، نحو: نَاوَلْتُهُ فَتَنَاوَلَ.

- فَعْلَلْتُهُ فَتَفَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ، وَقَلْقَلْتُهُ فَتَقَلْقَلَ.

والذي جعلنا نضم أفعال المطاوعة إلى الإسناد المجازي هو أنَّ فاعل الفعل المطاوع لم يقم بالفعل على وجه الحقيقة؛ ففي قولنا: اِنْكَسَرَ الزُّجَاجُ، لا يمكن أنْ نسلِّمَ بأنَّ الزجاج هو الفاعل الحقيقي للفعل (انكسر)؛ إذ ليس من شأن الزجاج أنْ يُحْدِثَ الكسر، وإنما هو في الحقيقة مَنْ وقع عليه فعلُ الكسر؛ ومن ثمَّ فإنَّ الفاعل لأفعال المطاوعة هو مفعول في المعنى لأصل الفعل، وهو الحدث المعجمي، ووروده فاعلا ليس من جهة الإسناد الحقيقي، " وإنما من جهة أنه قام بالدلالة الصرفية، وهي المطاوعة أو القبول "[١].

وللغويين حديثا آراء متباينة حول أفعال المطاوعة؛ إذ يرى الدكتور مصطفى جواد أنَّ المطاوعة التي نقلتها الكتب الصرفية ما هي إلا خرافة عجيبة، وأنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في أوزانها المذكورة، إذ لم يوجد عربيٌّ فصيحٌ استعمل في كلامه جملة "

---

[٣] الكتاب: ٦٥/٤.

[١] الرفاعي، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية، منشورات جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١/١٤٣١هـ=٢٠١٠م، ص١٤٣، ١٤٤.

كسرت العود فانكسر " ولا أمثالها، وما هذه الأفعال في حقيقتها إلا " لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، من غير تأثير من الخارج "[٢]؛ ولذلك يسميها الأفعال الإرادية. ثم ينكر بعد ذلك أنْ تكون أفعال المطاوعة بمعنى الفعل المبني للمجهول؛ إذ لو كان الأمر كذلك لما احتاج الواضع إلا إلى إحدى الطريقتين منهما للتعبير، ولم يأت بهما معًا[٣].

لكنَّ الدكتور مهدي المخزومي يباين ذلك الرأي، ويرى أنَّ الفاعل في أفعال المطاوعة لا اختيار له ولا إرادة، ولكنه يتلبس بالفعل ويتصف به؛ فالزجاج في جملة " اِنْكَسَرَ الزُّجَاجُ" غير مختار في الانكسار، ولا مريد له، ولكنه يتلبس به تلبسا قسريا[٤]. بل يؤكد أن أفعال المطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول، ويرى أنه لا فرق بين قولنا: انْفَعَلَ وفُعِلَ[٥].

وفي كلا الرأيين نظرٌ؛ لأنَّ أفعال المطاوعة صورة من صور التعبير بالصيغ الفعلية المستعملة التي تختلف دلالاتها عن غيرها من الأفعال، وليس معنى ما قاله الصرفيون قديمًا عن هذه الصيغ، أنَّ العرب كانت تستعمل في كلامها: كَسَرْتُ العودَ فَانْكَسَرَ، أو ما شابه ذلك، ولكنهم افترضوا نوعًا من التحويل انطلقوا منه إلى الربط بين تركيبين لم يجتمعا في تعبيرٍ واحدٍ أو استعمالٍ لغويٍّ واحدٍ؛ للوصول إلى دلالة هذه الصيغ،

---

[٢] انظر: جواد، د. مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٥م، ص١٥-١٧.

[٣] انظر: السابق: ١٨

[٤] انظر: المخزومي، د. مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢/١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، ص٤٥.

[٥] انظر: السابق: ٤٨.

بل إنَّ تسميتهم لهذه الصيغ " بالمطاوعة " تدلُّ دلالةً واضحةً على وَعْيِهِم بطبيعة الأوزان الصرفية ودلالاتها؛ فالمقصود بالمطاوعة أو قبول الأثر هو ما توصل إليه الدكتور مصطفى جواد من أنَّ أفعال المطاوعة هي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله إليه، وبعبارة أخرى إنَّ تسمية علمائنا الأوائل لهذه الأوزان بأفعال المطاوعة لا تختلف كثيرا عن تسمية الدكتور مصطفى جواد لها بالأفعال الإرادية؛ فقد قال السهيلي: " ومن غير المتعدي " انْفَعَلَ "، نحو: " انْطَلَقَ "، وهو أيضا فِعْلُ الفاعِلِ في نَفْسِهِ بعد تَقَدُّمِ مَنْعٍ واستدعاءٍ من فِعْلٍ آخرَ، فيسمونه فعل المطاوعة، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وشَوَيْتُهُ فَانْشَوَى، فمن حيث كان فِعْلُ الفاعِلِ في نَفْسِهِ لم يتعدَّ، ومن حيث لم يقع من فاعله إلا بعد استدعاء وسبب زيدت " النون " في أوله "[1]. وقد أكد ذلك الرضي في قوله: " المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثر متعديًا، نحو: عَلَّمْتُهُ الْفِقْهَ فَتَعَلَّمَهُ: أي قبل التعليم، فالتعليم تأثير والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر، وهو متعدٍّ كما ترى، أو كان لازما نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ: أي تأثر بالكسر... وإنما قيل لمثله مطاوع لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول به الذي صار فاعلًا، نحو " باعدت زيدًا فتباعد " المطاوع هو زيد، لكنهم سَمَّوْا فعله المسند إليه مطاوعًا مجازًا "[2]. وهذا هو الفهم الدقيق لحقيقة أفعال المطاوعة الذي لا مزيد عليه.

---

[1] السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م، ص٢٥٢.

[2] شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٣/١.

وأما القول بأنَّ أفعال المطاوعة تؤدي معنى الفعل المبني للمجهول فلم يَقُلْهُ أحدٌ من العلماء، وإنما هو مذهبٌ لبعض اللغويين المحدثين، وإنَّ المتأمل في طرائق التعبير في العربية يجد أنَّ أفعال المطاوعة صورة من صور الاستغناء عن ذكر الفاعل، فهي طريقة تعبيرية يُستغنى فيها عن ذكر الفاعل الحقيقي اعتمادًا على الفاعل المجازي، مثلها في ذلك مثل طرقة المبني للمجهول في الاستغناء عن ذكر الفاعل.

وأما القول بأنَّ الفاعل في أفعال المطاوعة لا اختيار له ولا إرادة فَيَنْفِيهِ قولُ الرضي السابق؛ إذ إنَّ الفاعل هو المطاوع؛ لأنه قَبِلَ الأثر واستجاب له ولم يمتنع عليه، فضلًا عن أنَّ صيغة " انْفَعَلَ " تدل على أمرين لا ينفك أحدهما عن الآخر: أولهما: وجود فاعل خارجي هو الفاعل الحقيقي للفعل، وثانيهما: استجابة الفاعل المجازي للفعل وقبوله له. وقد حاول الدكتور فاضل السامرائي أنْ يُفَرِّقَ بين المبني للمجهول وأفعال المطاوعة، مؤكدًا أنَّ هناك دافعًا خارجيًّا في صيغة المبني للمجهول (فُعِلَ)، بخلاف (انْفَعَلَ) الذي يبدو فيه الفعل كأنه حصل ذاتيا[1]. لكنَّ المتأمل يجد أنَّ الدافع في الصيغتين خارجيٌّ؛ فالدافع في قولنا: كُسِرَ الزجاجُ لا يختلف عنه في قولنا: انْكَسَرَ الزجاجُ، لكنَّ التعبير بالعبارة الأولى يصرف الذهن إلى المفعول للتأكيد على وقوع الفعل عليه، وفي الثانية يصرف الذهن إلى حالة الفاعل الذي استجاب لمؤثر خارجيٍّ قام بالفعل على وجه الحقيقة.

---

[1] انظر: السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، مكتبة أنوار دجلة، بغداد، ط٢/١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م، ٧٢/٢.

وأكثر أفعال المطاوعة ورودًا في القرآن الكريم – وكذلك في الاستعمال اللغوي – صيغة " انْفَعَلَ "، قال الرضي: " قال سيبويه: الباب في المطاوعة انْفَعَلَ، وافْتَعَلَ قليل، نحو: جَمَعْتُهُ فَاجْتَمَعَ، وَمَزَجْتُهُ فَامْتَزَجَ "[٢]. ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ ﴾ [القمر:١]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾ [الرحمن:٣٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾ [الحاقة:١٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴾ [التكوير:٢]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار:١]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ ﴾ [الانفطار:٢]، ولا يبعد أنْ يكون " انْتَثَرَ " مطاوعًا للفعل " نَثَرَ "؛ فقد أمر الله – سبحانه – بِنَثْرِ الكواكب فَانْتَثَرَتْ، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ [الانشقاق:١]. والمتأمل هذه الأفعال يجد أنها تُصَوِّرُ مشهد الانقلاب الكوني يوم القيامة، الذي ينقلب على إثره كلُّ مألوفٍ، ويتبدَّلُ كلُّ معهودٍ، وتُعبِّرُ عن دمار هذه الأفلاك والكواكب " بعد انفلاتها من النسق الذي يحكمها الآن، وينسق بين مداراتها وحركاتها "[١]؛ فينشقُّ القمرُ، وكذلك تنشقُّ السماء وتنفطرُ، وتنكدرُ النجومُ، وتنتثرُ الكواكبُ في هذا المشهدِ الرَّهيبِ المهيبِ الذي يملؤه الهَوْلُ والفزعُ، ويحفُّهُ الاستسلام المطلق من هذه المخلوقات، وما هذه الأفعال إلا فِعْلُ المُطِيعِ إذا جَاءَهُ أَمْرُ المُطَاعِ؛ فليس له عندئذٍ إلا الإنصات والانقياد والطاعة المطلقة.

---

[٢] شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٨/١. ولم أقف على هذا النص في كتاب سيبويه.

[١] في ظلال القرآن: ٣٤٥٦/٦.

الصورة الثالثة: التمييزُ المُحَوَّلُ عَنِ الْفَاعِلِ

قَسَّمَ العلماء التمييز قسمين: <u>الأول: مفرد،</u> وهو ما دلَّ على مقدار، <u>والثاني: نسبة أو جملة،</u> وهو ما قال الأشموني في تعريفه: " فتمييز الجملة: رفع إبهام ما تَضَمَّنَتْهُ من نسبة عامل، فعلًا كان أو ما جرى مجراه: من مصدرٍ أو وصفٍ أو اسمِ فعلٍ إلى معموله: من فاعلٍ أو مفعولٍ، نحو: طاب نفسًا، ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم:٤]، والتمييز في مثله محول عن الفاعل، والأصل طابت نفسُ زيدٍ، واشتعل شيبُ الرأسِ"[(١)].

والتحويل – من منظور الدرس النحوي الحديث – " هو تحويل جملة إلى أخرى، أو تركيب إلى آخر "[(٢)]، وتُعْرَفُ الجملة المحوَّل عنها بالجملة الأصل، معتمدة في عملية التحويل على قواعد تسمى " القواعد التحويلية ". وقد أدرك علماؤنا مفهوم التحويل من خلال حديثهم عن أركان الإسناد (المسند والمسند إليه)، فضلًا عن أنَّهم حاولوا الوقوف على كُنْهِ هذا التحويل والمغزى منه؛ فقد وقف الإمام عبد القاهر الجرجاني وقوفًا بديعًا عند قوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم:٤]، مبيّنًا أنَّ المزيَّةَ في نظم الآية لم تكن لمجرد الاستعارة التي اشتملت عليها، وإنما الْمَزِيَّةُ في طريقة الإسناد التي سُلِكَ بها الكلام؛ فقد " سُلِكَ بالكلام طريقُ ما يُسنَدُ الفعل فيه إلى الشيء، وهو لِمَا هو من سببه، فيُرْفَعُ به ما يُسْنَدُ إليه، ويُؤْتَى بالذي الفعل له في المعنى منصوبا بعده، مبيّنًا أنَّ ذلك الإسنادَ

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٢٨٩، ٢٩٠.

(٢) عبد اللطيف، د. محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٩٩٠م، ص١٣.

وتلك النسبةَ إلى ذلك الأول، إنَّما كان من أجل هذا الثاني، ولِمَا بينه وبينه من الاتصال والملابسة "[٣]. فقد أُسْنِدَ الاشتعال للرأس من ناحية اللفظ، وإنْ كان هو في الأصل للشيب من ناحية المعنى، وأُتِيَ بالشيب الذي له الفعل في المعنى منصوبًا على التمييز، والسبب في ذلك التحويل الذي خرج بالتركيب من الحقيقة إلى المجاز " أنَّه يفيد مع لَمَعَانِ الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمولَ، وأنَّه قد شاعَ فيه، وأخذه من نواحيه، وأنَّه قد اسْتَغْرَقَهُ وَعَمَّ جُمْلَتَهُ، حتى لم يبقَ من السواد شيءٌ، أو لم يبق منه إلا ما لا يُعْتَدُّ به "[١]. وهذا مالا يكون إذا قيل: " اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس ".

ووضَّحَ ابن يعيش أنَّ تحويل التمييز عن الفاعل هو في الحقيقة تحويل التركيب من الحقيقة إلى المجاز؛ لضرب من المبالغة والتأكيد، وذلك في قوله: " ... قولك: طاب زيدٌ نفسًا، وتَصَبَّبَ عَرَقًا، وتَفَقَّأَ شَحْمًا، المعنى على وَصْفِ النَّفْسِ بالطِّيبِ، والْعَرَقِ بِالتَّصَبُّبِ، والشَّحْمِ بِالتَّفَقُّؤِ ... وإنما غيرت بأنْ ينقل الفعل عن الثاني إلى الأول فارتفع بالفعل المنقول إليه وصار فاعلًا في اللفظ، واستغنى الفعل به فانتصب ما كان فاعلًا على التشبيه بالمفعول، إذ كان له به تَعَلُّقٌ، والفعل ينصب كل ما تعلق به بعد رفع الفاعل ... فإذا أخبرت عن فاعلٍ بفعلٍ لا يصح منه كان محالًا نحو قولك: تكلم الحَجَرُ، وطار الفَرَسُ، فالحجر لا يوصف بالكلام، ولا الفرس بالطيران إلا أنْ تريد المجاز، كذلك قولك: طاب زيدٌ وتَصَبَّبَ وتَفَقَّأَ، لا يوصف زيدٌ بالطِّيبِ والتَّصَبُّبِ والتَّفَقُّؤِ، فعلم بذلك أنَّ المراد المجاز، وذلك

---

[٣] دلائل الإعجاز: ١٠٠.

[١] دلائل الإعجاز: ١٠١.

أنَّه في الحقيقة لشيء من سببه، وإنما أسند إليه مبالغة وتأكيدًا، ومعنى المبالغة أنَّ الفعل كان مسندًا إلى جزءٍ منه فصار مسندًا إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى؛ والتأكيد أنَّه لَمَّا كان يفهم من الإسناد إلى ما هو منتصب به ثم أسند في اللفظ إلى زيد تمكن المعنى، ثم لَمَّا احتمل أشياء كثيرة وهو أنْ تطيبَ نَفْسُهُ بأنْ تنبسط ولا تنقبض، وأنْ يطيبَ لسانُهُ بأنْ يعذب كلامُهُ، وأنْ يطيب قلبُهُ بأنْ يصفو انجلاؤُهُ تَبَيَّنَ المراد من ذلك بالنكرة التي هي فاعل في المعنى؛ فقيل: طاب زيدٌ نَفْسًا، وكذلك الباقي "[٢]. وقد آثرتُ إثبات هذا النص على طوله؛ لأنَّه يوضح طريقة التحويل في التمييز المنقول عن الفاعل، والغرض من ذلك، بطريقة تربط الصناعة النحوية بالوظيفة الدلالية.

وما قيل في ما سبق يقال أيضا في قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ [النساء:٤]، فالمعنى: طابت أنْفُسُهُنَّ لكم عن شيءٍ من الصداق[٣]، وذلك بتحويل إسناد الفعل من الأنفس إليهن، وخروج النفس مُفَسِّرَةً لموقع الفعل. وقوله تعالى: ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [مريم:٢٦]؛ فَفِعْلُ القرِّ في الحقيقة إنَّما هو للعين، لكنه أُسْنِدَ إلى ذي العين، ونُصِبَ الذي كان فاعلًا في الحقيقة على التفسير، ومعنى أقرَّ اللهُ عينَهُ: سكَّنَ اللهُ عينَهُ بالنظر إلى مَنْ يُحِبُّهُ حتَّى تقرَّ وتسكن[١]. وقوله

---

[٢] ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، (دت)، إدراة الطباعة المنيرية، مصر، ٧٥/٢.

[٣] انظر: تفسير الرازي: ١٨٨/٩.

[١] انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن

تعالى: ﴿ سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا ﴾ [هود:٧٧ – العنكبوت:٣٣]؛ إذ المعنى: ضاق ذرْعُهُ بأمرهم وحالهم(٢).

وهكذا يتضح لنا أنَّ تحويل التمييز عن الفاعل مبنيٌّ على المجاز في الإسناد، وأنَّ هذه الصنعة النحوية تقتضيها الوظيفة الدلالية المتمثلة في شمول الحكم، والمبالغة فيه، والتأكيد عليه.

عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١٤٢٧/١هـ=٢٠٠٦م، ٤٣٨/١٣.

(٢) انظر: روح المعاني: ١٠٥/١٢.

الخاتمة

لقد تَبَيَّنَ مِنْ خِلَالِ هذا البحثِ أَنَّ الاسْتِغْنَاءَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاعِلِ لَا يَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ فَحَسْبُ، وإِنَّمَا يَشْمَلُ الْإِسْنَادَ الْمَجَازِيَّ الْمُتَمَثِّلَ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ، وَأَفْعَالَ الْمُطَاوَعَةِ، وَالتَّمْيِيزَ الْمُحَوَّلَ عَنِ الْفَاعِلِ. وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَبْرَزِ نَتَائِجِ الْبَحْثِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يَأْتِي:

- إنَّ طريقةَ بناءِ الفعلِ للمفعولِ هي في حقِيقَتِهَا اطِّراحٌ للفاعلِ؛ رغبةً في إبرازِ المفعولِ وإلقاءِ الضَّوْءِ عليه.
- لا يَسِيرُ التعبيرُ القرآنيُّ على وَتِيرَةٍ واحدةٍ في استعمالِ صيغِ المبني للمفعولِ؛ فقد يحتاجُ النَّسَقُ الدلاليُّ إلى تَتَابُعِ نوعٍ واحدٍ من تلك الصيغِ في سياقٍ مَا، وقد يحتاجُ إلى التنويعِ في سياقٍ آخرَ.
- يُعدُّ الإسنادُ المجازيُّ وسيلةً من وسائلِ الاستغناءِ عن ذِكْرِ الفاعلِ الحقيقيِّ، وأَغْلَبُ ما يكونُ ذلك لِشمولِ الْحُكْمِ والمبالغةِ والتأكيدِ.
- تَنَوَّعَتْ أساليبُ الإسنادِ المجازيِّ في القرآنِ الكريمِ؛ فَشَمَلَتْ إسنادَ الفعلِ إلى غير ما هو لَهُ، وأفعالَ المطاوعةِ، والتمييزَ المحوَّلَ عَنِ الْفَاعِلِ.
- أَثْبَتَ البحثُ أنَّ أفعالَ المطاوعةِ لا علاقةَ لَهَا بالفعلِ المبنيِّ للمفعولِ، غير أنهما يشتركانِ في الاستغناءِ عن ذِكْرِ الفاعل، وأنَّ الدافعَ فيهما يكونُ خارجيًّا.

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (دت).

٣- أبو المكارم، د. علي، الجملة الفعلية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١/١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٤- ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ط٢/ (دت).

٥- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٤١١هـ=١٩٩٠م.

٦- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد

- أسرار البلاغة، بتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، (دت).
- دلائل الإعجاز، بتعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة، ط٣/ ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

٧- الجرجاني، علي بن محمد الشريف، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، (دط)، ١٩٨٥م.

٨- ابن جني، أبو الفتح عثمان

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان (دت).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٦م.

جواد، د. مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٥م.

١٠- الرازي، الإمام محمد فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر، تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر للطباعة والنشر، ط١/١٤٠١هـ=١٩٨١م.

١١- الرضي، محمد بن الحسن الرضي
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢/١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٢- الرفاعي، د. محمد عبد العزيز عبد الدايم، السمات النحوية للعربية، منشورات جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١/١٤٣١هـ=٢٠١٠م.

١٣- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، للرماني، والخطابي، وعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، درا المعارف، مصر، ط٣ (دت).

١٤- الزبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ود. عبد العزيز علي سفر، ود. خالد عبد الكريم جمعة، سلسلة التراث العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١/ ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.

١٥- الزركشي، الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، درا التراث، القاهرة، (دت).

١٦- الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ود. فتحي عبد الرحمن حجازي، مكتبة العبيكان، ط١/ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

١٧- السامرائي، د. إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

١٨- السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، مكتبة أنوار دجلة، بغداد، ط٢/١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

١٩- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣/١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

٢٠- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الشيخين: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

٢١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

٢٢- السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دت).

٢٣- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح االشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (دت).

٢٤- ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، (دت).

٢٥- عبد اللطيف، د. محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٩٩٠م.

٢٦- العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١/١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

٢٧- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط٣/١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

٢٨- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي القرآن، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١/١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

٢٩- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٣٠- قطب، سيد، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، ط٢/١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

٣١- لوتمان، يوري، تحليل النص الشعري، ترجمة: د. محمد فتوح أحمد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م.

٣٢- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

٣٣- المخزومي، د. مهدي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢/١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

٣٤- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢/١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٣٥- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط١/١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١/١٣٨٣هـ=١٩٦٣م.

٣٦- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، (دت)، إدراة الطباعة المنيرية، مصر.

مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية